

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء صندوق للثورة الخضراء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار نظام الحكم المحلي ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة باسم صندوق الثورة الخضراء يكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يهدف الصندوق إلى تمويل بعض مشروعات التنمية الزراعية الأفقية وفي المناطق التي يرى أن لها وضعاً استراتيجياً خاصاً أو صفة مميزة أو تأثيراً معيناً في تحقيق الأمن الغذائي وذلك وفق إطار الخطة العامة للدولة وله في سبيل ذلك القيام بجميع الأعمال اللازمة لسلامة وضمان تحقيق الهدف وعلى الأخص ما يأتي :

(١) تجميع وإعداد الدراسات والأبحاث والخرائط المتعلقة بالمشروعات المختارة .

(٢) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع المختارة وله في سبيل ذلك الاستعانة ببيوت الخبرة المحلية أو العالمية .

(٣) الاستعانة بأجهزة الوزارات المختصة في تنفيذ المشروعات .

مادة ٣ - تتحمل الوزارات المعنية مسؤولية تنفيذ الخطط والمشروعات وتلتزم كل وزارة بتقديم تقارير متابعة دورية لمجلس إدارة الصندوق عن الأعمال المنفذة في ضوء البرامج الزمنية المحددة .

مادة ٤ - مجلس إدارة الصندوق هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وإقرار الخطط والبرامج التنفيذية والموافقة على إسناد المشروعات لجهات التنفيذ المعنية ومتابعة الأعمال . وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي قام الصندوق من أجله وله على الأخص :

(١) إصدار القرارات المنظمة للعمل واللوائح المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية دون التقيد بالنظم الحكومية .

(٢) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للصندوق وحسابه الختامي .

مادة ٥ - يشكل مجلس إدارة الصندوق برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية وعضوية كل من :

- وزير التخطيط .
- وزير الإسكان والتعمير واستصلاح الأراضي .
- وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي .
- وزير الري .
- وزير الصناعة والثروة المعدنية .
- أمين عام الصندوق .

مادة ٦ - رئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثل الصندوق في صلاته بالغير وأمام القضاء وله أن يفوض في مباشرة بعض اختصاصاته أحد أعضاء مجلس الإدارة ويكون له أو لمن يفوضه حق التوقيع نيابة عن الصندوق .

مادة ٧ - يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الصندوق قرارا بتعيين أو نذب أو إعاره أمين عام الصندوق وتحديد مكافآته وبدلاته كما يحدد مجلس الإدارة اختصاصاته .

مادة ٨ - يكون شغل الوظائف عن طريق النذب أو الإعاره .

مادة ٩ - يكون للصندوق موازنة مستقلة تبدأ مع السنة المالية للدواة وتنتهى بنهايتها .

مادة ١٠ - تتكون موارد الصندوق من الأموال الآتية :

- (١) إيرادات حقل بترول "شعب على" .
- (٢) الاعتمادات التي تتقرر للصندوق فى الموازنة العامة للدواة .
- (٣) القروض الأجنبية التي يمكن استقطابها لتمويل مشروعات الصندوق .
- (٤) أية إيرادات أخرى .

مادة ١١ - يرسل فائض إيرادات الصندوق من سنة إلى أخرى ويودع فى حساب خاص لذلك .

مادة ١٢ - يصدر بنظام استغلال الأراضى المستصلحة أو إدارتها أو التصرف فيها بالبيع أو التأجير قرار من مجلس إدارة الصندوق .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ٦

صدر برياسة الجمهورية فى ٧ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٢ مايو سنة ١٩٨٠)